التغير المقطعي لتصريفات الزمن في الفعل

إعداد

دعاء علي عبدالله الشمراني

كلية العلوم والآداب في جامعة جدة – فرع الكامل

استلام البحث : ٢٠١٨/٩/١٨ **قبول النشر** : ٨ / ١٠ / ٢٠١٨

المستخلص :

يتناول هذا البحث التغيرات المقطعية التي يتعرض لها الفعل العربي حال تصريفه وتحويله من الماضي إلى المضارع، ومن المضارع إلى الأمر من وجهة نظر حديثة وعلى أساس منهج التحليل الفونولوجي (الثنائي) الحديث لمقاطع الكلمة، والذي جاء مقابلًا للمنهج التقليدي القائم على مبدأ الصامت والحركة.

ويهدف إلى كشف وتحليل التغيرات المقطعية للفعل العربي من خلال تتبع أحوال تصريف أزمنته المختلفة، وبيان مستوى الثبات والتغير قبل التصريف وبعده، ومن ثَمَّ محاولة التوصل إلى طبيعة العلاقة بين التغيرات الصرفية والتغيرات المقطعية، وبيان أيهما التابع وأيهما المتبوع؟.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التغيرات المقطعية التي يتعرض لها الفعل في أثناء تصاريفه لا تخضع لقوانين فونولوجية، وإنما هي نتيجة للتغيرات الصرفية التي أثبتها المنهج التراثي من قبل، فهي تابعة لا متبوعة، كما أن كثيرًا من التغيرات الصرفية لا يكشفها التحليل المقطعي ولا تقع ضمن دائرته.

الكلمات المفتاحية: صائت ، صامت ، بادئة ، نواة ، قافية ، خاتمة، تحليل ثنائي.

Abstract :

This Study investigates the changes of syllable which resulted from the conjugation of Arabic verb from the contemporary viewpoint according to the phonological analysis method which, unlike the traditional method for phonological analysis, analyzes the syllable into two components.

The study aims at analyzing the syllable structure to discover the changes of the syllables caused by the verb conjugation. It aims at identifying the relation between the phonological and morphological changes and determining which one is following the other.

It has concluded that the syllable changes in Arabic because of the morphological changes has not its own phonological rules, rather they follow the morphological changes. i.e. the phonological changes follow the morphological ones. In addition, It has concluded that the phonological analysis does not differentiate between many different morphological changes.

مقدمة :

يعد نظام الزمن جزءًا من النظام اللغوي في كثير من اللغات الإنسانية، التي تكاد تتفق في الدلالة على الزمن بوصفه عنصرًا أساسيًا في أبنية الكلمات المختلفة، ومن أهم ما يدل عليه هو الفعل الذي يحمل دلالة الزمان في أبنيته وصيغه وقوالبه المختلفة.[١]

وليست العربية بدعًا في ذلك بين هذه اللغات، فالفعل فيها يدل باشتقاقه على الحدث، ويدل بصيغته على الزمن، ومن هنا نجد أن سيبويه لا يفصل بين الفعل وزمنه، يقول: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"، وهو بهذا يدل على أقسام الفعل باعتبار الزمن: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وأردف: "فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومُكث وحُمد، وأما بناءً ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرًا: يقتل ويذهب ويضرب ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[٢].

وحين نظر النحاة الأوائل إلى معنى الزمن في اللغة العربية كان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن اللغوي من أول وهلة، فقسَّموا الأفعال إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وعليه فإن للفعل العربي زمنين: زمنًا صرفيًا وزمنًا نحويًا، فالصرفيً هو ما دلت عليه صيغة الفعل مفردة خارج السياق، في حين أن النحوي هو وظيفة يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم في السياق.[٣]

ولأن حدود هذه الدراسة لا تخرج عن المستوى الصرفي للأفعال فإننا سنقتصر في هذا البحث على دراسة الصيغة الفعلية مقطعيًا من حيث كونها دالة على معناها الزمني الصرفي في أنماطها الثلاث (الماضي والمضارع والأمر)؛ بغية الوصول إلى التغيرات المقطعية التي تحدثها التحولات الزمنية بين الصيغ الفعلية الثلاث.

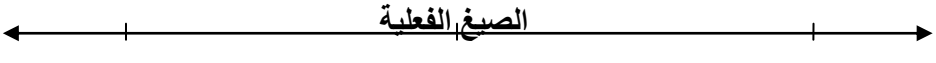

الرسم (١): الصيغ الزمنية للفعل في العربية

الرسم (١): الصيغ الزمنية للفعل في العربية

أولًا/ التحليل المقطعي الثنائي ومفهوم المقطع:

فرضية وجود تركيب داخلي للمقطع تتبناها نظريات عدة، لكل واحدة منها تصورٌ لهذا التركيب؛ وإذا كان المنهج السابق[٤] يقوم على فرضية أحادية تكوين المقطع فإن هذا المنهج يرفض أن يكون المقطع كتلة واحدة لا يمكن أن تنفصل أجزاؤه، بل يرى أن المقطع يحمل مجموعة متعددة من المكونات الداخلية،

ويمثل المقطع في النظريات التي تتبنى فرضية التكوين الداخلي للمقطع مجموعة من تتابع الصوامت والحركات على مستوى تصاعدي في ترتيب ثابت لا يقبل التغيير، وترتيب العناصر يكون على النحو التالي:

١- **البادئة Onset:** هي العنصر الأول في البنية المقطعية، وهي في العربية لا تكون إلا صامتًا، ويرمز لها بـ (ب / O).

٢- **النواة Nucleus:** هي موضع الحركة في المقطع والعنصر الإلزامي له، وسميت بذلك لأنها لا تأتي إلا وسطًا، وكونها الجزء البارز الذي يمثل قمة المقطع ويحتكر النبر لأنه الأعلى إسماعًا، ويرمز لها بـ (ن / N).

٣- **الخاتمة Coda:** هي موضع الصامت الذي ينتهي المقطع من خلاله، ورمزها (خ / C).

٤- **القافية Rhyme:** هي مجموع النواة والخاتمة في المقطع الواحد، ورمزها (ق / R).

البادئة والخاتمة تابعان يقعان موقع الهامش أو الحاشية في المقطع، ويمكن أن يمثل كل منهما بصوت غير مقطعي، أما النواة فلابد أن تكون صوتًا مقطعيًا.[٥]

ولتعيين حدود المقاطع التي تتكون منها الكلمات في اللغة يجب أن نتبع القواعد والخطوات بالترتيب التالي:[٦]

١- تعيين النواة: لأنها الجزء الأساسي من المقطع وتمثل القمة فيه، وكما هو معلوم أن عدد المقاطع في أي لفظ يجب أن يطابق عدد القمم فيه، وبموجب هذه القاعدة يتم وضع الصوائت الموجودة في الكلمة في موضع نواة المقاطع التي تتكون منها.
٢- تعيين البادئة: فبعد تعيين نواة المقطع تأتي مرحلة تعيين البادئة (الجزء الاستهلالي) لكل مقطع، وبموجب هذه القاعدة يتم وضع الصامت الذي يسبق النواة في موضع البادئة.
٣- تعيين الخاتمة: وهذه القاعدة تعالج الصوامت المتبقية بعد تعيين النواة والبادئة، فإن بقي صامت بعد النواة فيجب حينئذٍ تعيينه خاتمة للمقطع.
وقد ذهب أصحاب هذا المنهج إلى أن عناصر التكوين تقع في بنية تصاعدية على ترتيب ثابت لا يقبل التغيير، يوضحه الرسم التالي الذي تعارف عليه أصحابه في تمثيل المقاطع:

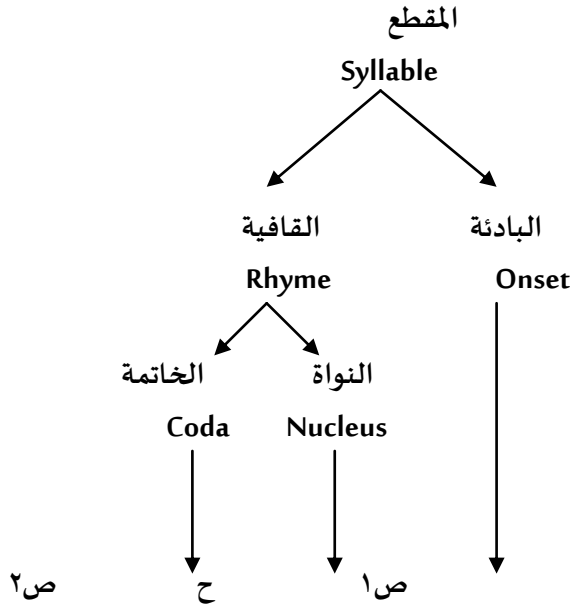

الرسم (٢): توزيع المكونات الداخلية على المقطع

الرموز أدنى الرسم السابق يمثل أولها الصامت الذي يبتدئ به المقطع وهو (ص١)، ويمثل ثانيها الحركة التي تقع نواة للمقطع وهو (ح)، ويمثل الصوت الأخير (ص٣) الصامت الذي يختتم به المقطع ويقع تاليًا لموضع النواة ويغلق به، والقافية كما يظهر في الرسم عنصر تندرج تحته النواة والخاتمة.

كما يظهر أن البادئة Onset تمثل أول عناصر المقطع الذي يتحقق بوجود الصامت، كما تمثل القافية Rhyme ثاني العناصر وتندرج تحته النواة Nucleus والصامت الذي يغلق به المقطع Coda ، ويمثل عنصرا البادئة والنواة الحد الأدنى من المقاطع الذي لا يقوم بدونهما.

ولقد بُنيت فكرة ثنائية التركيب المقطعي في هذا المنهج من خلال:

١- ثنائية عنصري البادئة والقافية، ولذلك جعل أصحاب النظرية موضع النواة في بنية المقطع غير مستقل عن موضع القافية، حتى تكون المواضع المتعلق بعضها ببعض لإنشاء المقطع متمثلة في عنصرين لا ثالث لهما، وهما: البادئة والقافية.

ولكن يكتفي أصحاب هذا المنهج في رسومهم للمقاطع بالبادئة والنواة؛ لأنهما تمثلان أصغر بنية للمقطع الصوتي، ولا يرمزون إلى القافية إلا في حالة ارتباط أحد صوامت الكلمة بموضعها.

٢- ثنائية وحدة القافية، فهي الأخرى بنية ثنائية كبنية المقطع؛ إذ يتحد في داخلها عنصران مقطعيان لا غير، وهما: عنصري النواة والصامت بعدها.

٣- الثنائية في اتساع كل عنصر من عناصر المقطع بأن يلحق به صوتان، كما في وحدة القافية التي تفرعت إلى موضعين (النواة والصامت بعدها)، فكذلك يمكن أن تتفرع النواة إلى موضعين حركيين، لتُلحق بهما الحركة الطويلة، أو تتفرع البادئة إلى صوتين لينشأ مقطع أوله صامتان متتابعان دون أن تفصلهما حركة، كما في اللغات الهندو-أوروبية.

ثانيًا/ التغيرات المقطعية للتحوُّل من الماضي إلى المضارع:

تبنى صيغ المضارع المجرد والمزيد في العربية بالقياس على صيغ الماضي عن طريق الإلصاق، القائم على مبدأ إضافة كمية من العناصر والمكونات الصوتية إلى الوحدة اللغوية، وهي في بناء المضارع تكون بزيادة دالّة المضارع المكونة من أحد الصوامت التالية :(الياء والتاء والألف والنون) وهي ما يجمله النحاة في قولهم: (أنيتُ)، متبوعة بفتحة قصيرة في المضارع المجرد والمزيد بحرفين والمزيد بثلاثة أحرف، وضمة قصيرة في المزيد بحرف، جاء عن الرضي الاستراباذي: "وحرف المضارعة مضمومٌ في الرباعي مفتوح فيما سواه"[٧]، كما تلحق علامة الإعراب لام الفعل فتنتزع من الماضي فتحة البناء، وهي إما أن تكون صائتًا قصيرًا أو طويلًا تبعًا لحالة الفاعل المفرد أو الجمع ، المؤنث أو المذكر، وسيظهر تفصيل ذلك مقطعيًا من خلال هذا البحث- بحول الله-.

ونتيجة لذلك فإن بنية الفعل المضارع تتعرض مكوناتها الداخلية لمجموعة من التغيرات المقطعية تختلف عما كانت عليه بنية الفعل في الماضي، سواء أمجردة كانت أم مزيدة، وهذه التغيرات ما جاءت إلا نتيجة انتقال الصيغة إلى المضارع.

وسيتخذ هذا الفصل الفعل الماضي نموذجًا يقيس من خلاله التغيرات التي طرأت عليه بعد تحويله إلى المضارع، وطبيعة هذا التغيير ومواضعه، ثم يتخذ من المضارع أيضًا نموذجًا وأصلًا يقيس عليه تغيرات فعل الأمر وطبيعتها ومواضعها.

١- **تحوُّل الماضي المجرد إلى المضارع:**

انطلاقًا من صيغة الماضي المجردة التي تشمل ثلاثة أبنية أو كما يسميها علماء الصرف أبواب وهي(فعَلَ – فعُلَ – فعِلَ) والتي يتفرع منها المضارع إلى ستة أبواب ضبطَ الصرفيون أبنية الفعل الثلاثي من حيث الصيغة؛ إذ لم يكتفوا بالنظر في أبنية الماضي، بل قابلوا كل وزن من أوزان الماضي بما يرد منه في المضارع، والغرض هو ضبط العين في الصيغتين اتفاقًا أو اختلافًا، وكانت على هذه الأبواب:

- فعَلَ ← يفْعَلُ / يفْعِلُ / يفْعُلُ
- فعِلَ ← يفْعَلُ / يفْعِلُ
- فعُلَ ← يفْعُلُ

وهذا الضبط لعين المضارع وفق نطق العرب هو تغيير لا يكشفه التحليل المقطعي؛ إذ لا يعد جزءًا من التغيير الصوتي وإنما جزءًا من التغيير الصرفي، فكما أن للماضي المجرد (فعَلَ- وفعِل- وفعُلَ) صورة مقطعية واحدة وهي ثلاثة مقاطع قصيرة تحتوي على بادئة وقافية مشتملة على نواة فقط، وكذلك لمضارعها (يفعَلُ- ويفعِلُ- ويفعُلُ) صورة مقطعية تجريدية مقطعية واحدة مكونة من ثلاثة مقاطع الأول متوسط مغلق تام المكونات الداخلية، والثاني والثالث مقطعان قصيران .

وإضافة دالة المضارع وهي أحد المقاطع التالية (ت ـَ ، ي ـَ ، ن ـَ ، أ ـَ) وعلامة الإعراب على المجرد الثلاثي (فعلَ) من نحو(كتبَ) تعطينا الصيغة التالية:

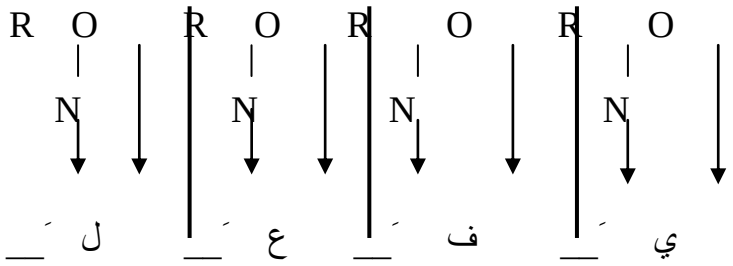

الرسم (٣): الصورة الممتنعة للفعل بعد إضافة مقطع المضارعة

هذه الصيغة كما يظهر لنا متكونة من أربعة مقاطع قصيرة متساوية (بادئة وقافية مشتملة على نواة فقط) في كلمة واحدة، وهي صيغة مستحيلة في العربية - كما أوضحنا ذلك في الفصل الأول، مما ينتج عنه إسقاط فتحة الفاء، والتي تمثل النواة الأولى من الفعل المجرد، وتنتقل الفاء من كونها بادئة لمقطع مستقل إلى خاتمة للمقطع الذي قبلها، وتشكل مع نواة حرف المضارعة قافية للمقطع الأول، جاء لابن يعيش قوله: "وتسكن ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبدًا... وإنما سكن لئلا تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازم وذلك معدوم في كلامهم"[٨]، وسيتضح ذلك من خلال الرسم:

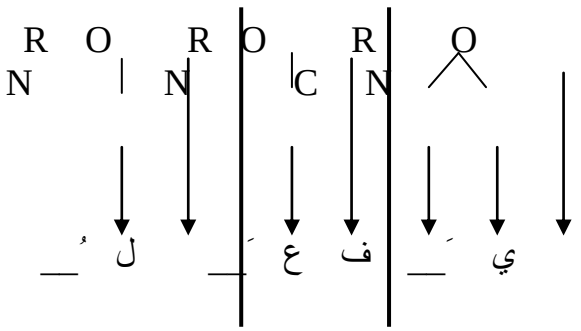

الرسم (٤) : البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المجرد (يفعلُ)

هذا فيما يخص الثلاثي، أما ماضي الرباعي المجرد (فعْلَلَ) فعند تحوله إلى المضارع تبقى مكونات مقاطعه كما هي عليه في الماضي، لكن تحدث تغيرات داخل بنية الكلمة نفسها وهذا إثر تحولها من صيغة إلى صيغة، وتتمثل في:

١- **تحول جنس نواة عين الفعل:** تحوَّل الفتحة الواقعة بعد عين الفعل إلى كسرة، وهذا لا نستطيع أن نقول عنه أنه تغير مقطعي، بل تغير صوتي (نطقي) ، فالتحول من الفتحة إلى الكسرة أو إلى الضمة هي تغيرات تفرضها قوالب اللغة وصيغها.

٢- **تغير جنس نواة اللام وحالتها من الثبات إل التبادل بين الحركات الثلاث:** من المعلوم أن فتحة لام الماضي هي جزء من بناء الفعل، وقد أثبت ذلك البحث في الفصل السابق، لكن صوغ المضارع من الماضي يستلزم استبدال حركة الإعراب بحركة البناء، طبقًا لقوالب اللغة وصيغها التي وردت عن العرب.

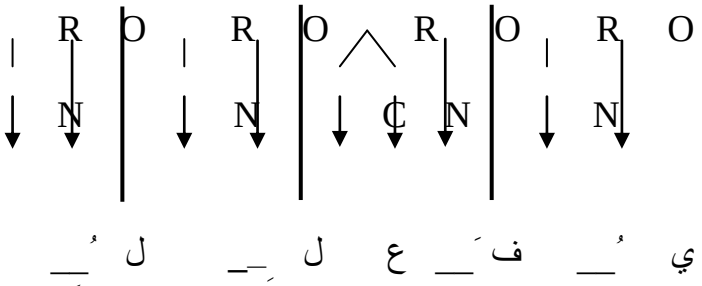

الرسم (٥): البنية المقطعية للمضارعِ الرباعي المجرد (يُفَعلِلُ)

٢- تحوُّل الماضي المزيد إلى المضارع:

وعند الإتيان بالمضارع من بناء الماضي المزيد (أفْعَلَ) وذلك بزيادة علامة المضارع وتحويل الفتحة الواقعة بعد عين الفعل إلى كسرة، وحذف فتحة لام الفعل نحصل على الصيغة التالية :

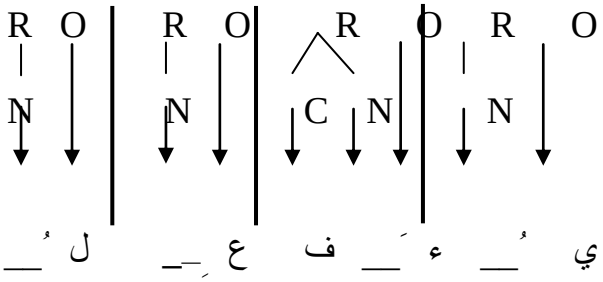

الرسم (٦): الصورة الافتراضية لبناء المضارع من الماضي (أفعَلَ)

ونواته(همزة التعدية المزيدة وحركتها) مما نتج عنه تقليص عدد المقاطع من أربعة إلى ثلاثة، وتحويل المقطع الأول القصير إلى متوسط مغلق؛ وذلك لانتقال فاء الفعل في المقطع الثاني إلى المقطع الأول لتشكِّل خاتمة له، كما يظهر من خلال الترسيم التالي:

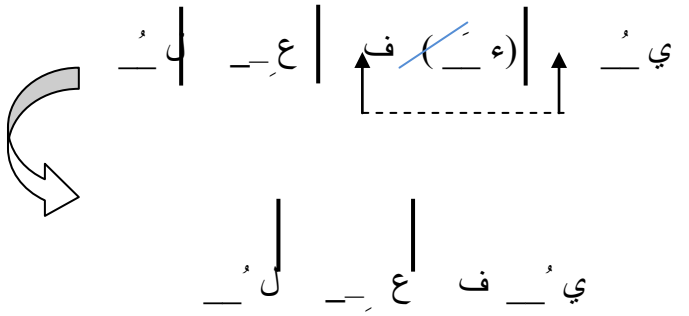

الرسم (٧): إجراءات التغيير المقطعي لبناء المضارع من (أفعلَ)

وحذف همزة التعدية مع نواتها ما كان إلا للتخفيف، وهو ناتج من توالي الهمزتين مع المتكلم المفرد – فيما يراه الصرفيون- في { ء ُـــ + ء ـَـــ ف + ع ـَـــ + ل ُـــ } ليحمل بعد ذلك على بقية الضمائر الأخرى، مع أن القياس فيها قلبها واوًا – كما يقول الاستراباذي- إلا أن كثرة استعمال المضارع جعل العرب يعتمدون التخفيف البليغ وإن كان على خلاف القياس.[٩]

وتوزيع المكونات الداخلية على مقاطع الصيغة ما يلي:

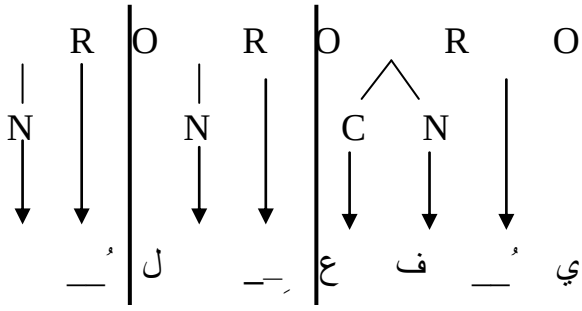

الرسم (٨) : البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المزيد (أُفعِلُ)

وعند بناء المضارع من الصيغتين المزيدتين والممطولتين مقطعيًا –كما أسميناهما في الفصل الأول- (فعَّل وفاعَلَ) لم يحدث أي تغيير مقطعي في بنية الفعلين بعد زيادة حرف المضارعة، وإنما تغير جنس حركة العين من الفتح إلى الكسر، ولم تتأثر مكونات مقاطعهما؛ إذ تحتوي صيغة (فعَّل) على ثلاثة مقاطع الأول منها تام المكونات الداخلية (بادئة وقافية تامة) والمقطعين الأخيرين من النمط القصير المفتوح(بادئة وقافية مشتملة على نواة فحسب)، وتحتوي (فاعَلَ) على ثلاثة مقاطع أيضًا الأول منها طويل مفتوح(بادئة ونواة تساوي ٢مورا[١٠]) والمقطعين الأخيرين من النمط القصير المفتوح (بادئة وقافية بنواة فقط)، وبقيتا كما هما في المضارع بعد زيادة مقطع دالة المضارع وتحويل فتحة العين إلى كسرة.

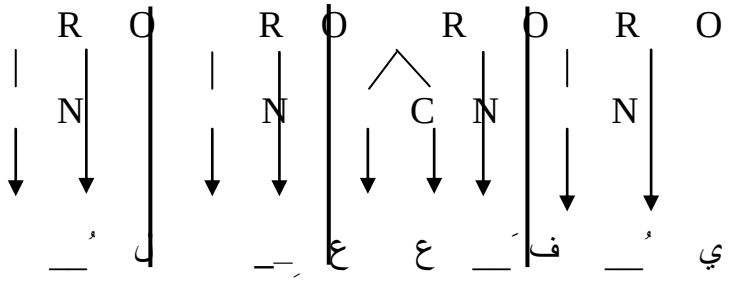

الرسم (٩): البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المزيد (يُفَعِّلُ)

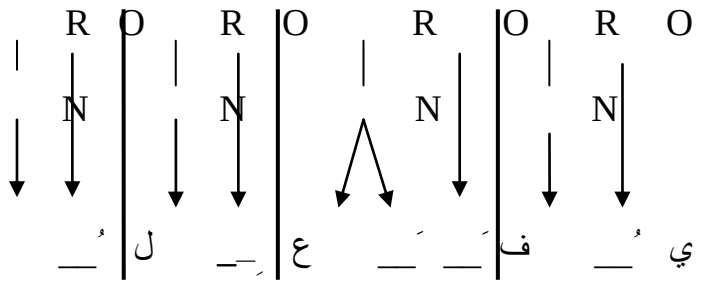

الرسم (١٠): البنية المقطعية للمضارع الثلاثي المزيد (يفاعِلُ)

وكذلك الأمر بالنسبة لصيغ الأفعال المزيدة المبدوءة بالتاء (تفعَّلَ- وتفاعلَ- وتفعلَلَ) فعند بناء المضارع منها لم تتأثر مكونات مقاطعها الداخلية ولم يصبها أي تغيير يُذكر على المستوى المقطعي بعد زيادة حرف المضارعة، معنى ذلك أن التغيير مجموع زيادة حرف المضارعة، وتغير جنس الصائت في عين الفعل، مما يجعله خارج دائرة التغيير المقطعي.

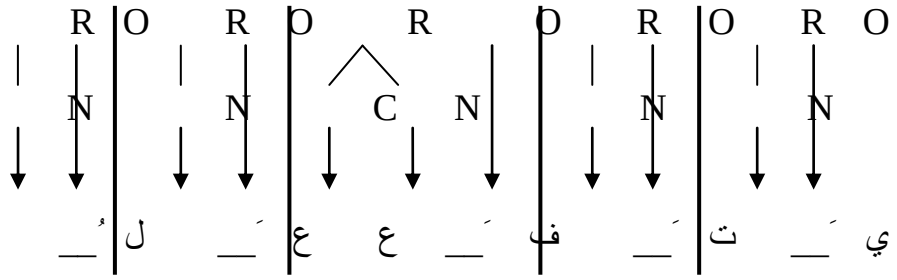

الرسم (١١): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يتفعَّلُ)

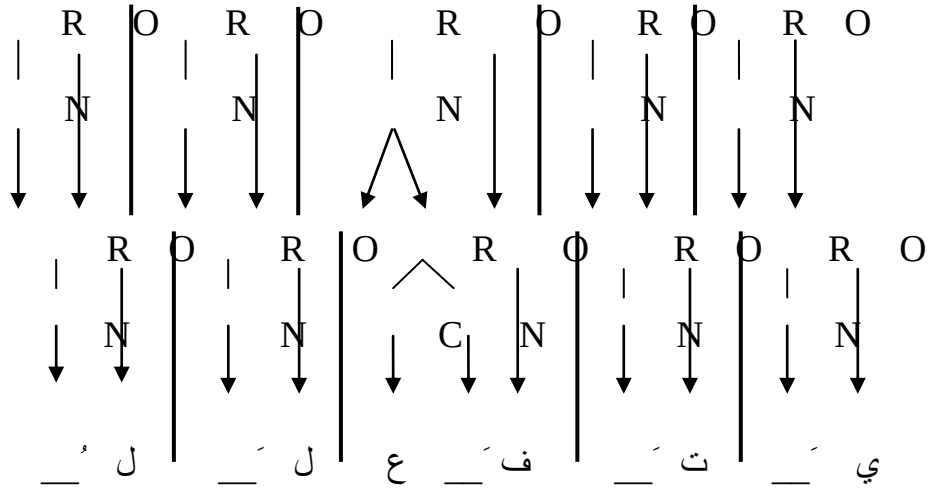

الرسم (١٣): البنية المقطعية للمضارع المزيد (يتفَعْلَلُ)

وافعوْعَلَ – وافعوَّلَ- وافعلَّ- وافعالَّ- وافعنللَ- وافعللَّ) فعند بنائها للمضارع نحذف المقطع الأول القصير والذي يتكون من همزة الوصل وكسرتها التي جاءت تبعًا لها، ونضيف مقطعًا قصيرًا آخر والذي يتكون هو كذلك من حرف المضارعة مع حركته، ولذلك فإن البناء المقطعي العام لم يتغير أيضًا في هذه الأفعال عند بنائها للمضارع؛ لأن حذف المقطع الأول قد عُوِّض بإضافة مقطع آخر يحمل نفس المكونات الداخلية من بادئة وقافية مشتملة على نواة فقط.

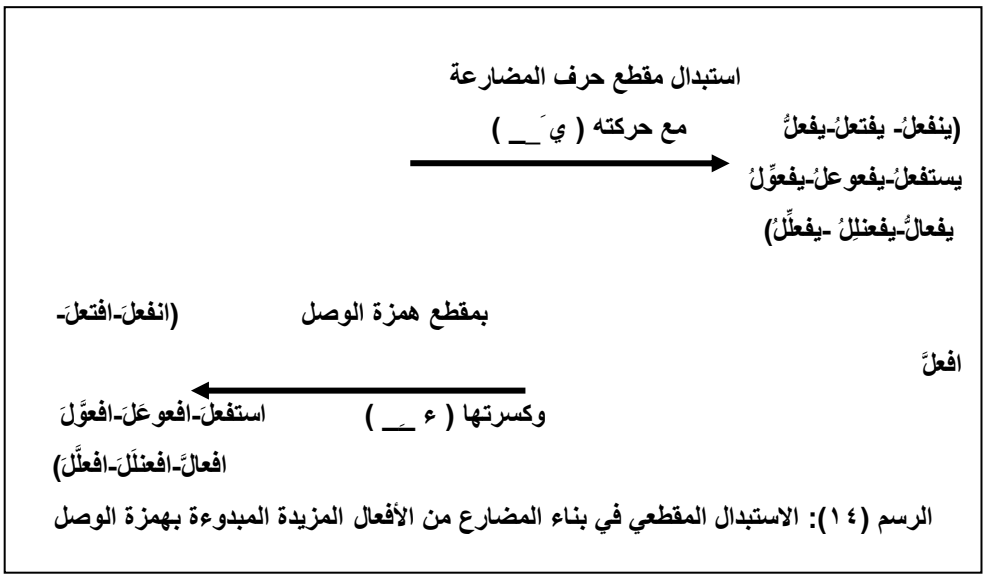

الرسم (١٤): الاستبدال المقطعي في بناء المضارع من الأفعال المزيدة المبدوءة بهمزة الوصل

فمن هنا نلحظ أن جميع صيغ الماضي المزيدة المبدوءة بهمزة الوصل تتساوى مقطعيًا (في البنية العميقة) مع صيغ المضارع منها، كما يظهر في الجدول التالي:

جدول: صيغ الماضي والمضارع المتساوية مقطعيًا

صيغ الماضي والمضارع المتساوية	بنيتهما المقطعية
انفعلَ = ينفعِلُ	المقطع١: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٢،٣، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
افتعلَ = يفتعِلُ	المقطع١: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٢،٣، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
استفعلَ = يستفعِلُ	المقطع١، ٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٣، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
افعوعلَ = يفعوعِلُ	المقطع١، ٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة.

	المقطع٣، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
افعوَّلَ = يفعوِّلُ	المقطع١، ٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٣، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
افعلَّ = يفعَلُّ	المقطع١، ٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٣: بادئة وقافية بنواة فقط.
افعالَّ = يفعالُّ	المقطع١، ٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٣: بادئة وقافية بنواة فقط.
افعنلَلَ = يفعنلِلُ	المقطع١، ٢: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٣، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.
افعلَلَّ = يفعلِلُّ	المقطع١، ٣: بادئة وقافية بنواة وخاتمة. المقطع٢، ٤: بادئة وقافية بنواة فقط.

٣- تفسير بعض الظواهر الفونولوجية في بعض صيغ المضارع:

إذا كانت العربية تكره توالي المقاطع المتماثلة وتلجأ إلى حذف أحدها، فكيف السبيل إذا توالت المقاطع وتماثلت الأصوات، كما في صيغ المضارع الثلاثة المزيدة والمبدوء بالتاء (تفعَّلَ- وتفاعلَ- وتفعلل) والمسبوقة بتاء المضارع (تتفعَّلُ- وتتفاعلُ- وتتفعلَلُ)؟

قال سيبويه:" اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد"[١١] لذلك تعمد العربية إلى التخلص من ذلك عن طريق حذف أحد المقطعين المتماثلين، وقد سمَّى برجستراسر هذا الحذف (الترخيم) يقول: " ومن الترخيم ما هو جنس من التخالف، وهو حذف أحد مقطعين متتاليين أولهما حرفان مثلان أو شبهان، نحو (تَذَكرون) بدل (تتذكرون)"[١٢]

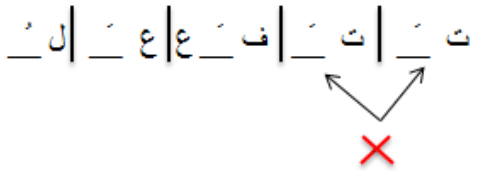

حذف أحد المقطعين القصيرين

وقد شاع هذا الحذف في القرآن الكريم، ومما ورد فيه قوله تعالى: (**تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ**)[١٣] والأصل: تتنزَّلُ ، ت ـَ / ت ـَ / ن ـِ ز / ز ـِ / ل ـُ ، وقوله تعالى: (**تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ**)[١٤] والأصل: تتميَّزُ، ت ـَ / ت ـِ / م ـَ ي / ي ـَ / ز ـُ .

وكلما ازداد عدد المقاطع في الكلمة كان الهروب من تتابع المقاطع القصيرة أشد إلحاحًا، وهذا ما يحدث في مضارع (تفعَّل وتفاعَلَ)؛ إذ تطورت الصيغتان من (يَتَفعَّلُ) إلى يتْفَعَلُ

ثم يفْعَلُ ، وكذلك (يتَفاعَلُ) إلى يتْفاعَل ثم يفَّاعلُ، وتكاد تختفي الصيغتان الأصليتان من الاستعمال في لغة التخاطب اليومية[١٥].

وقد تمَّ ذلك عن طريق اختزال عدد المقاطع في الصيغة بإسقاط نواة المقطع الثاني، فتنتقل حينئذٍ بادئته إلى خاتمة للمقطع الأول، ويتحول بذلك المقطع من قصير إلى متوسط مغلق تام المكونات الداخلية، وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل التطور.

أما المرحلة الثانية هي مرحلة المماثلة الكلية عن طريق مماثلة التاء لما بعدها إذا كانت مقاربة لفاء الفعل في المخرج، نحو: يتطيَّرُ و يتطايرُ وخطوات تطورهما تأخذ الطريق التالي:

ي ـِ / ت ـِ / ط ـَ ي/ ي ـَ / ر ـُ ← ي ـَ ت/ ط ـَ ي/ ي ـَ / ر ـُ ← ي ـَ ط / ط ـَ ي/ ي ـَ / ر ـُ

ي ـِ / ت ـِ / ط ـَ ـِ / ي ـَ / ر ـُ ← ي ـَ ت/ ط ـَ ـَ / ي ـَ / ر ـُ ← ي ـَ ط/ ط ـَ ـَ / ي ـَ / ر ـُ

وقد شاع ذلك في العربية الفصحى، فجمعت بين الصيغتين قبل التطور وبعده، ومن ذلك آيات القرآن الكريم، كقوله تعالى: (**فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ**)[١٦]، وفي مقابل (يتَذَكَّر) جاء (يذَّكَّرُ) في قوله تعالى: (**وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**)[١٧] ، أما في اللهجات العربية واللغة العامية فنستطيع القول بانقراض الصيغتين الأصليتين تمامًا في لغة التخاطب اليومية.

وعند بناء المضارع من الماضي المهموز وإسناده إلى همزة المتكلم تلتقي همزتان في أوله (أول المقطع) نحو (أَأْمُرُ)،الأولى همزة المضارعة وهي التي تمثل موضع البادئة، والثانية همزة فاء الفعل الساكنة، وتلجأ العربية إلى حذف الهمزة الثانية (الخاتمة) والتعويض عنها بمطل حركة النواة التي تسبقها طلبًا للخفة وتوفير المجهود النطقي، فيتحول بذلك المقطع الأول من متوسط مغلق إلى متوسط مفتوح.

ثالثًا/ التغيرات المقطعية للتحوُّل من المضارع إلى الأمر:

تُبنى صيغ الأمر في العربية قياسًا على المضارع، جاء لابن يعيش "وأما صيغته فمن لفظ المضارع ينزع منه حرف المضارعة" [١٨]، وفي موضع أكثر وضوحًا يقول الزمخشري: "وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالفه بصيغته إلا أنْ تنزع الزائدة فيقول في يضعُ ضعْ، وفي تُضارِبُ ضارِبْ، وفي تُدحرِجُ دحرِجْ، ونحوهما مما أوّله متحّرك فإن سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل ، فيقول في تضربُ اضربْ ، وفي تنطلقُ انطلقْ ...."[١٩] .

وهي في بنائها تقوم على بعض من التغييرات المقطعية ، وتتخذ من صيغة المضارع أساسًا وأصلًا تبني عليه صيغها المجردة والمزيدة، ومن هذه التغييرات:

١- **استبدال مقطع همزة الوصل بمقطع حرف المضارعة:** عند بناء الأمر من المضارع يتم استبدال مقطع همزة الوصل وحركتها (ء ـِ) بمقطع حرف المضارعة

وحركته (ي ـَـ)، وهما مقطعان يحملان نفس المكونات الداخلية، وهذا ينطبق على الصيغ المجردة الثلاثية دون المزيدة.

٢- **إغلاق المقطع الأخير:** عن طريق حذف حركة الإعراب التي على لام الفعل، ما ينتج عنه تقليص لعدد مقاطع الصيغة، وترحيل الصامت الأخير إلى المقطع السابق له ليشكِّل خاتمة له.

٣- - **تحوُّل مضارع المجرد إلى الأمر:**

تُبنى صيغ الأمر من مضارع الثلاثي المجرد بعد إسقاط مقطع المضارعة من أوَّله، ونواة لام الفعل من آخره، كما يتضح في الرسم الآتي:

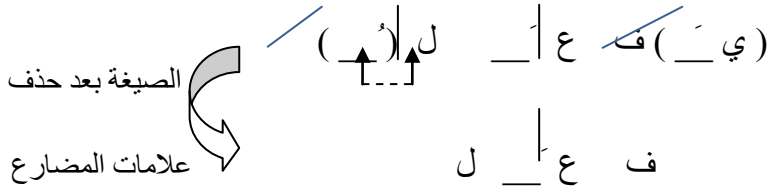

الرسم (١٥): إجراءات التغيير المقطعي لبناء الأمر من المضارع المجرد

وهذه الصورة التي آلت إليها الصيغة بعد التجريد لا تستسيغها العربية حسب نظامها المقطعي؛ لأننا أمام شكل فيه قاعدة منفردة ولا يمكن إلحاق الفاء بما يليها من مقطع؛ لأنها صورة مرفوضة، فلا بد من إعادة التشكيل ليكون مقبولًا، فعالجت العربية ذلك باجتلاب همزة الوصل مع حركتها، وقد أطلق على هذه الحركة جان كانتينو حركة الاعتماد يقول: " ففي أول الكلمة مطلقًا لا تقبل العربية القديمة وجود مجموعة متركبة من حرفين، فإذا ابتدأت الكلمة بحرفين متتاليين نشأت قبلهما حركة اعتماد، وذلك ما يحدث في الفعل، أي في صيغة المخاطب أمر الفعل المجرد"[٢٠] وسماها الطيب البكوش حركة الاتكاء[٢١].

وقد جعل الدكتور عبد الصبور شاهين ذلك على مرحلتين؛ الأولى: الإتيان بحركة قبل الصامت الأول(الفاء)، إلا أن البنية المقطعية التي تشكلَّت ما زالت غير سائغة، مما يوجب الإتيان بهمزة الوصل، وهي المرحلة الثانية.[٢٢]

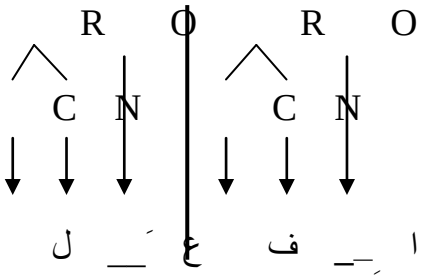

الرسم (١٦): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المجرد (افعِلْ)

أما مجرد الرباعي فالأمر منه يُبنى كذلك بحذف مقطع المضارعة وحذف نواة اللام، مما ينتج عنه صيغة مقبولة مقطعيًا(فعْلِلْ)، لذلك لا تحتاج إلى إضافة مقطع همزة الوصل وحركتها كما في المجرد الثلاثي.

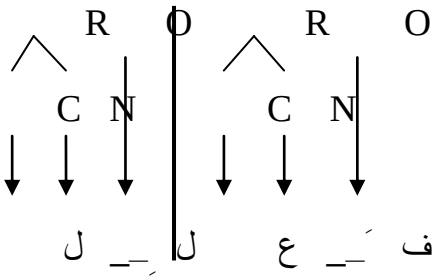

الرسم (١٧): البنية المقطعية للأمر الرباعي المجرد (فعلِلْ)

وبهذا تتقلص عدد المقاطع من ثلاثة في مضارع الثلاثي وأربعة في الرباعي إلى مقطعين في أمر الثلاثي والرباعي، ويرجع ذلك إلى حذف نواة لام الفعل مما ينتج عنه إلحاقها بالمقطع الذي قبلها لتشكل خاتمة له، وهذا ينطبق على معظم أبنية الأمر – كما سنرى لاحقًا- فالمقطع الأخير في كل صيغة منها مغلق.

١- تحوُّل مضارع المزيد إلى الأمر:

انطلاقًا من صيغة المضارع للفعل المزيد بهمزة التعدية (يُؤفعِلُ يُفْعِلُ) نبني الأمر منه بتجريد علامات المضارع، مما ينتج عنه صورة مرفوضة مقطعيًا كما يظهر خلال الرسم التالي :

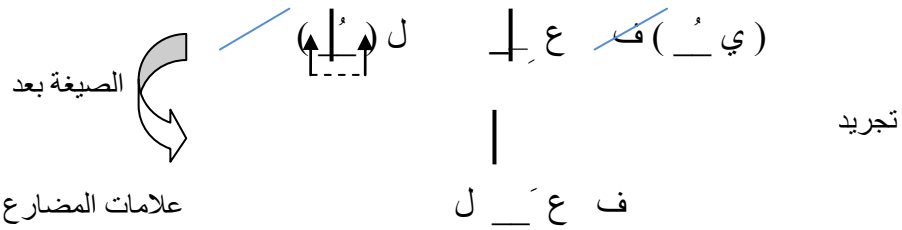

الرسم (١٨): إجراءات التغيير المقطعي لبناء الأمر من المضارع المزيد بالهمزة

إلى هذه المرحلة فإن الصورة تتشابه إلى حد كبير مع المجرد الثلاثي، الذي أُجتلبت له همزة الوصل وحركتها لإعادة التشكيل المقطعي، لكن هنا نسترد له همزة التعدية وحركتها المحذوفتين تخفيفًا في المضارع – كما أوضحنا في المبحث السابق- ؛ لزوال سبب حذفها، وبالتالي تكون مراحل بناء الأمر من المضارع المزيد بهمزة التعدية:

١- مرحلة تجريد علامات المضارع (حذف مقطع المضارعة، وحذف نواة اللام).

٢- مرحلة رد مقطع همزة التعدية المحذوفة.

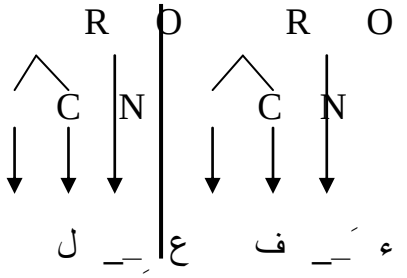

الرسم (١٩): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (أفعِلْ)

وعند الإتيان بالأمر من صيغتي (يفعِّلُ ويفاعِلُ) بعد تجريد علامات المضارع نحصل على صيغة تتماشى مع النسيج المقطعي العربية مكونة من مقطعين متوسطين مغلقين تامَّي المكونات الداخلية؛ إذ يسقط المقطع الأول القصير(حرف المضارعة)، ويغلق المقطع الأخير نتيجة حذف حركة اللام، ولا نحتاج في مثل هذه الحالة إلى إضافة همزة الوصل؛ لأن الفاء متحركة.

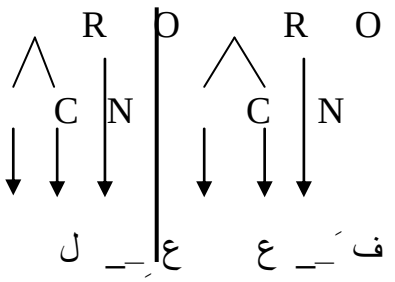

الرسم (٢٠): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (فعِّلْ)

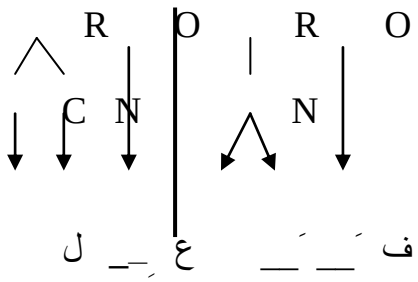

الرسم (٢١): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (فاعِلْ)

وكذلك الامر في الافعال المزيده المبدوءه بالتاء (تفعل وتفاعل وتفعلل) فعند بدئها للأمر من المضارع (يتفعّلُ ويتفاعلُ ويتفعلَلُ) بعد تجريد علامات المضارع تصبح الصيغة مستساغة مقطعيًا ولا تحتاج إلى إعادة تشكيل؛لأن الفاء متحركة.

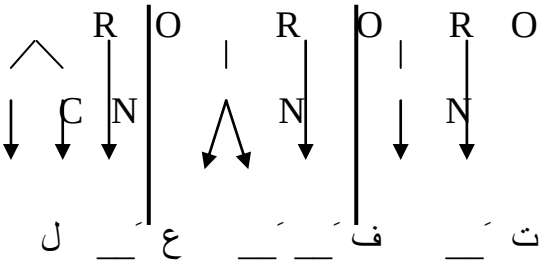

الرسم (٢٢): البنية المقطعية للأمر الثلاثي المزيد (تفاعَلْ)

وبهذا لا تختلف صيغ الأمر عن صيغ الماضي في هذه الأبنية إلا بوجود نواة لام الفعل في الماضي (فتحة البناء) وحذفها في صيغ الأمر.

وتعود همزة الوصل (الابتداء) في صيغ الأمر، وذلك عندما يكون المقطع الأول في المضارع متوسطًا مغلقًا، لأننا حينئذٍ سنحذف حرف المضارعة وحركته (بادئة المقطع ونواته)، وسيبقى المقطع يحمل صامتًا مفردًا ساكنًا(الخاتمة)، ونحن نعلم أن هذه الصورة غير منسجمة مع طبيعة اللغة ومقاطعها، فكان لابد من اجتلاب همزة الوصل وحركتها؛ للتوصل بها للنطق بالساكن، وهي بذلك تحافظ على نمط المقطع ومكوناته كما كانت عليه في المضارع (نمط متوسط مغلق).

الخلاصة والنتائج:

بعد الوقوف على تشكيل مقاطع التحولات بين الصيغ الفعلية الثلاث (الماضي والمضارع والأمر)، ودراسة التغيرات المقطعية الداخلية الناتجة عنها، خلَصَ البحث إلى النتائج التالية:

١- القاعدة الأساسية لتوليد صيغ المضارع من الماضي حذف النواة الأولى للفعل المجرد (فتحة الفاء)، مما ينتج عنه تحول الفاء من بادئة إلى خاتمة، وتشكل مع نواة حرف المضارعة قافية للمقطع الأول.

٢- لا تؤثر حركة عين المضارع المختلفة أو المتفقة مع عين الماضي على البنية المقطعية في الفعل الصحيح، فكما أن لعين الماضي المجرد (فعَلَ- وفعِل- وفعُلَ) صورة مقطعية واحدة وهي (بادئة وقافية بنواة فقط)، فكذلك عين مضارعها (يفعَلُ- ويفعِلُ- ويفعُلُ) صورة مقطعية تجريدية واحدة وهي (بادئة وقافية بنواة فقط).

٣- هناك تغيرات نطقية صوتية تفرضها قوالب اللغة وصيغها، وهي لا تحدث أي تغيير على بنية الفعل المقطعية، ولا تمس مكونات مقاطعه بأي تغير يذكر مما يجعلها خارج دائرة التغيير المقطعي، وهذا ما يحدث في أغلب تحولات صيغ الفعل من الماضي إلى المضارع، وتتمثل في:

- تحول جنس نواة عين الفعل (تحوَّل الفتحة الواقعة بعد عين الفعل إلى كسرة).
- تغير جنس نواة اللام وحالتها من الثبات(حركة بناء الماضي) إلى التبادل بين حركات الإعراب الثلاث.

٤- حذف همزة التعدية المزيدة مع نواتها في صيغة (أفعلَ) عند تحولها إلى المضارع، مما ينتج عنه تقليص عدد المقاطع من أربعة إلى ثلاثة، وتحويل المقطع الأول من قصير إلى متوسط مغلق.

٥- عند تحويل الأفعال المزيدة المبدوءة بهمزة الوصل من الماضي إلى المضارع لم يحدث تغيير مقطعي؛ لأن البناء قام على فكرة الاستبدال بين سابقة الوصل (بادئة ونواة) وسابقة المضارع (بادئة ونواة).

٦- التساوي المقطعي بين جميع صيغ الماضي المزيدة المبدوءة بهمزة الوصل مع صيغ المضارع منها.

٧- الابتداء بهمزة الوصل في صيغ الأمر، وذلك عندما يكون المقطع الأول من المضارع متوسطًا مغلقًا، لأننا حينئذٍ سنحذف حرف المضارعة وحركته (بادئة المقطع ونواته)، ويبقى المقطع يحمل صامتًا مفردًا ساكنًا، وذلك غير جائز مقطعيًا، فكان لابد من اجتلاب همزة الوصل وحركتها؛ للتوصل بها للنطق بالساكن.

٨- استرداد همزة التعدية ونواتها إلى الأمر في صيغة (أفعِلْ) بعد أن كانت محذوفة في المضارع.

٩- لا تختلف صيغ الأمر عن صيغ الماضي في الصيغ المزيدة المبدوءة بالتاء (تفعَّلَ وتفاعلَ وتفعلَلَ) إلا بوجود نواة لام الفعل في الماضي (فتحة البناء) وحذفها في صيغ الأمر.

١٠- التغيرات المقطعية التي يتعرض لها الفعل حال تصريف أزمنته لا تخضع لقوانين فونولوجية، وإنما هي نتيجة للتغيرات الصرفية التي أثبتها المنهج التراثي، فهي تابعة لا متبوعة، أو بتعبير آخر هي نتيجة لا سبب.

١١- إنَّ كثيرًا من التغيرات الصرفية للفعل لا يكشفها التحليل المقطعي، ولا تقع ضمن دائرة التغيير المقطعي، وذلك في الحالات التي يتحول فيها جنس النواة وتتبادل فيها الحركات الثلاث (الفتح والضم والكسر).

الحواشي:

[١]- (السامرائي،١٤٠٣هـ ، ص٢٣)
[٢]- (سيبويه، ١٩٨٣م، ج١٢ ، ص٣)
[٣]- (حسان، ١٩٩٤م ، ص ١٠٤)
[٤] - يُعنى بالمنهج السابق المنهج الصوتي الذي نُقِلَ إلينا بواسطة الدكتور إبراهيم أنيس ومن بعده، وهو الذي يقرر أن المقطع وما يحتويه من صوامت **consonants** وصوائت **vowels** يشكِّل مجموعهما كتلة واحدة، وقد كان هذا هو الأساس الذي بنيت عليه مؤلفات علم الأصوات ومباحثه.
[٥] - الصوت المقطعي في العربية يعني الصائت، وغير المقطعي يعني الصامت.
[٦]- (أبو سليم، ١٤٠٧ه العدد ٣٣ ، ص ٥٤)
[٧]- (الاستراباذي، ج١، ص٢٢٦)
[٨] - (ابن يعيش، ١٣٩٣هـ، ص٦٢)
[٩] - (الاستراباذي، ج١، ص١٤٣)
[١٠] - المورا (**mora**) تعني الزمن الذي يستغرقه النطق بالحركة الواحدة.
[١١] - (سيبويه، ١٩٨٣م، ج ٤،ص٤٧٦) .
[١٢] - (برجستراسر، ١٤١٤هـ، ص٧٠) .
[١٣]- (القدر: ٤).
[١٤] - (الملك: ٨).
[١٥] - (الشايب،٢٠٠٤م، ص١٣٥)
[١٦] - (طه: ٤٤) .
[١٧] - (البقرة : ٢٦٩).
[١٨] - (ابن يعيش ١٤٢٢هـ ،ج٤، ص٢٨٩)
[١٩] - (الزمخشري، ١٩٩٣م، ج١، ص٣٣٩)
[٢٠] - (كانتينو، ١٩٦٦م، ص١٨٤)
[٢١] - (البكوش، ١٩٩٢م، ص١٨٥)
[٢٢] - (شاهين، ١٩٩٣م، ص ١٠٩)

قائمة المراجع

ابن يعيش ، يعيش بن علي الأسدي (١٩٩٣م)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية: حلب.

أبو سليم، عصام (١٩٨٧م)، " البنية المقطعية في اللغة العربية "، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٣: ٤٥-٦٣ .

الاستراباذي، رضي الدين (١٩٨٢م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية: بيروت.

برجستراسر (١٩٩٤م)، التطور النحوي للغة العربية، إخراج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي: القاهرة.

البكوش، الطيب (١٩٩٢م)، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط٣، المطبعة العربية: تونس.

حسان، تمام (١٩٩٤م)، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة : الدار البيضاء.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (١٩٩٣م)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال: بيروت.

السامرائي، إبراهيم (١٩٨٣م)، الفعل زمانه وأبنيته، ط٣، مؤسسة الرسالة : بيروت.

سيبويه (١٩٨٣م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، عالم الكتب: القاهرة.

شاهين، عبد الصبور (١٩٩٣م)، في علم اللغة العام، ط٦، مؤسسة الرسالة: بيروت.

الشايب، فوزي (٢٠٠٤م)، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث: إربد.

كانتينو، جان (١٩٦٦م)، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، الجامعة التونسية: تونس.